

مُعْضَلَةُ تَحْقِيقِ التُّرَاثِ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ

بَيْنَ النُّسخَةِ وَ النُّسخِيَّةِ

ذ. مصطفى الطوي

جامعة محمد الخامس

taoubi_mustapha@yahoo.fr

ملخص البحث

عالجنا في هذا البحث إشكالية تحقيق التراث في الوطن العربي من خلال عنصرين محوريين في هذه العملية هما النسخة والنسخية . وقد منّا له بتصوّر عام عن التعامل باللامبالاة مع تحقيق التراث، وعدم تهيب المجال، كما تحدثنا عن مشروعية توظيف مصطلح تحقيق الذي يكون غالبا فارغا من حمولته الاصطلاحية. وفي هذا الإطار عالجنا ظاهرة الاعتماد على النسخة اليتيمة في تحقيق التراث، الذي يلجئنا إليها غياب نسخة الكتاب أو انتفاء البحث عن مزيد من نسخ الكتاب، وهكذا أفضنا الحديث في شروط النسخية عن ضرورة البحث عن النسخ أو التفتيش عن نسخ الكتاب، ووقفنا بهذا الصدد عند المجهود الذي بذلته "إمبيرت جنفييف" في الوقوف على أقصى عدد من كتاب سيبويه، كما أجبنا عن السؤال لماذا النسخية؟ بإظهار أن التشجير مهمة علمية أساسية لمعرفة العلاقة النسخية بين النسخ المخطوطة للكتاب. ولن يكون ذلك ممكنا إلا بواسطة نقد النصوص، لأن التعامل الانطباعي مع نسخ الكتاب خادع، وهكذا سننتهي في بحثنا إلى الوقوف بواقع وتحقيق التراث العربي الذي يتم في أغلبه بطريقة عشوائية تفتقد إلى عدد من شروط نقد النصوص، منها المقابلة الغائبة في كثير من الأحيان، والتفتيش عن نسخ الكتاب مما يفسر ضرورة تحقيق المحقق .

كلمات مفاتيح

تحقيق - نسخية - شجرة - نقد النصوص - تاريخ النصوص.

Abstract:

We addressed the issue of critical editing of heritage in the Arab world through two essential elements: the manuscript copy and tradition. We began with a general overview of the often careless treatment of heritage editions and the general lack of understanding in this field. We also questioned the legitimacy of using the term "critical edition," which is often stripped of its conceptual weight.

Within this framework, we examined the tendency to adopt a single manuscript in textual criticism—an approach generally driven by the unavailability of other copies or by the unwillingness to search for them.

We therefore emphasized the importance of seeking out manuscript copies and conducting thorough research in to all existing versions of a work .

We then addressed the question: Why a manuscript tradition?, demonstrating that establishing a stemma codicum is a crucial scientific task for understanding the relationships between different manuscript copies of a work.

Our research concludes that the editing of Arab heritage is, in most cases, done haphazardly, without adhering to several fundamental principles of textual criticism—particularly collation, which is often missing, and the meticulous search for copies.

Keywords

Critical edition – Text–Manuscript tradition– Stemma codicum–Textual History

مقدمة

نقول في هذا البحث في موضوع طريف غزا الجامعات العربية في القرن العشرين، ويتعلق الأمر بتحقيق التراث؛ نسائل رواد هذا المجال عن منجزاتهم كما وكيفاً، متخذين من المنهج النقدي وسيلة عملية لوصف الظاهرة، وفي الوقت نفسه لإظهار عيوبها، واستشراف الوجه الصحيح منها. فنحن نتحدث يومياً عن "التحقيق"، إلا أننا نادراً ما نتساءل عن منهج الاشتغال به، ولا أحد يقرُّ بقلّة ذات يده في هذا الباب، وفي المقابل لا أحد يفكر في أساسيات هذا المجال العلمي الشائك، وهو يخوض فيه مقبلاً غير مدبر، بل إنّ كل من نقل كراسة، أو غرارة صُحفٍ، وعلق عليها، بما شاء أن يعلق، رأى نفسه شيخ المحققين، ورأى أن هذه الصنعة هي ما اطمأن إليه هو، وسلّم به هو، سواء كان ذلك نقلاً أولياً محلياً ببعض الشكل في حروف الكلمات غير المعربة، أو تخريجاً، أو تعليقاً، أو شرحاً، أو توضيحاً، أو اجتهداً متسرعاً في ملء فراغات النسخ البيّمة أو القليلة، وتكامل الصناعات في إشارة إلى "سيزيفية" "التحقيقات" المتوالية للكتاب الواحد- وهي قضية تستحق وقفة خاصة بخصوص صنعة التراث العربي الإسلامي- يعرفها القاصي والداني، والشيخ والمريد، والمشتغل بالتراث والمعرج عليه. إذ تهاطلت التحقيقات للكتاب الواحد، وتنايز المحققون بما تحت أيديهم من معطيات خارج نصية، أخطأها الآخرون، وكثرت أعمال التراث المحققة حتى ملأت الرحب، وهرعت إلى أيدي القارئ، وأصبحت الأسئلة تطرح حول جدوى هذه الأعمال المتسعة في كثير من الأحيان، والتي يرغب أصحابها، لا شك، في استمطار الألقاب، ونيل الدرجات، وتسربل الشهرة، واغتنام الوظيفة. ويتراجع الكتاب تحت وابل من المطبوعات المندرجة في هذا الباب من شتى صنوف الباحثين، على اختلاف التخصصات والمؤهلات العلمية، وتلوح أسئلة وجيهة من قبيل هل نقبل من الطبيب، والمؤرخ، والصيدلاني، والرياضي، والفلكي، والمهندس، والبيطري، والجغرافي، وعالم الكيمياء والنجوم تحقيقه للتراث، بحجة أن هؤلاء يشتغلون بمجالات علمية كانت مشرقة في الماضي، وهم، اليوم، مقبلون على نفوذ الغبار عنها؟! ومع ذلك نندارك قائلين: إن العلماء المتخصصين في هذه المجالات العلمية لا يعني أنهم غير قادرين على التحقيق نهائياً بدعوى أنهم يستعملون اليوم لغات أخرى غير الضاد. لأن في هذه المجالات من هم أكثر تبرزاً في علوم العربية من أهلها، ولكن من حقنا أن نخمن، في المقابل، كم عدد أولئك الذين اختفوا وراء التحقيق من العلوم، ومن التاريخ، وحتى من الأدب، ومن العلوم الشرعية، ومهدّلوا النص التراثي بامتياز. لا شك أنّ موقف العلماء واضح بهذا الخصوص؛ فهم يرفضون أن ينشغل الطالب الجامعي المبتدئ بتحقيق التراث في إطار الماجستير أو الدكتوراه، كما يرفضون أن يشتغل بالتحقيق من هو غريب عنه في المجال العلمي، ويطلبون صراحةً أن يتعدّ السواد الأعظم من الباحثين عن هذه الصنعة.

ومن هؤلاء الذين تهيؤوا التحقيق، وبذلوا جهداً كبيراً من أجل بناء النسخة محمد بن تاويع الطنجي الذي كان يرى أنه دون هذه الصنعة المتمنعة، وبناء على ذلك وظف مصطلحات لينة من قبيل "التعليق" أو "القراءة"، رغم أنه نازل الكبار، فنظر في كثير من آثارهم وأخرجها. وكان يأتي كل مرة بالأدبيات الخاصة بهذه الصنعة، ويتحرى ما

وسعه التحري، وينعم النظر في كثير من العناصر التي قد يغمض المحققون عنها الطرف، ويقبلونها كما هي مثل مسلمة ارتباط الكتاب بصاحبه، ومسلمة الأخذ بالعنوان كما هو ، وتكون في نهاية المطاف خاطئة.

ومن هؤلاء من ذهب أبعد من ذلك مثل الأستاذ أحمد شوقي بنين، الذي رفض صراحة أن يشتغل المبتدئون بتحقيق المخطوطات، ورفض أن يشتغل بذلك حتى العلماء غير المتخصصين في علوم العربية، من المؤرخين وأضرابهم. ولذلك يكون تحقيق التراث، عند هؤلاء، مجالا حكرا على الجهابذة الأكفاء، والراسخين في العلم الأصواء، ممن هم قبله المشورة، وأصحاب الكلمة الفصل في شدائد الأمور في اليسر والضرورة، و لهم نصيب في عدد وفير من العلوم، على رأس ذلك الخبرة بالتراث العربي، والتمكن من علوم العربية، والمعرفة بالجمال، والاطلاع على الفيلولوجيا، وتاريخ النصوص، ونقد النصوص، والأخذ بما يفيد من مجال علم المخطوطات، والباليوغرافيا، وعلم الأختام، وعلم العلامات، وهلم جرا..

ولعل الذين يذهبون هذا المذهب إنما يبررون ذلك بأن هذا المجال صعب جدا، وملئ بالأشواك، ويتطلب تكويننا متميزا في حقول متعددة مثل التحقيق، والأمكنة، وتراجم الرجال، والباليوغرافيا، والتاريخ، وعلوم اللغة العربية، والنقد، ناهيك عن العلوم الحديثة مثل الفيلولوجيا، وعلم المخطوط، والباليوغرافيا، والتصنيف ، والفهرسة، وعلم العلامات، وعلم الأختام القديمة.. ودون هذه الأمور خرطُ القناد وشرطُ الحداد، فقد يكون الباحث في عز عطائه العلمي، وتعوزه بعض البداهات البسيطة، فما أدراك بالمبتدئين المحدودي المعرفة، ممن تستوي عندهم الأضواء والظلم، فيتزججون الأعلام المغمورين والمشهورين على حد سواء، ويزلون في النحو دون تمييز بين المنصوب والمرفوع، ويخطون خبط عشواء في الإملاء، ويشكلون ما حقه أن يهمل، ويهملون ما حقه أن يشكل، ويعرضون عن ضبط الشعر، وتحديد البحور الشعرية، ويذهدون في التفتيش عن النسخ، ويقبلون على ما تحت أياديهم من روايات، ويرجحون الروايات الرديئة في حال وجودها، ناهيك عن غياب بناء النص بشكل كامل. فهؤلاء حريا بهم أن يتعدوا عن هذا المجال إلى ما سواه، اعتبارا لكون التحقيق ينشد شروطا عالية، وكفاءات استثنائية.

مشروعية توظيف مصطلح "تحقيق"

حينما نوظف مصطلح "تحقيق" فنحن نتوخى، عمليا، أقصى ما يمكن من الحذر لإخراج النص كما أراده صاحبه. أو هو حسب معجم مصطلحات المخطوط العربي: "إخراج نص في شكل أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه اعتمادا على المقارنة بين كل النسخ التي بقيت من الكتاب" (بنين والطوي، 2018، ص.83) . وقد استعمل أغلب المشتغلين بالتراث العربي الإسلامي مصطلح "تحقيق"، دون تقيب من المصطلح، أو تساؤل عن مشروعيته، إلا أن البعض منهم تقيب من المصطلح، وحاول استبداله بمصطلح آخر، أو حاول إضافة مصطلحات أخرى تؤطره، أو تنقص من حملته الدلالية. استشعر عبد السلام المراس مثالا حمولة مصطلح "تحقيق"، وتقيب منها، وراغ إلى مصطلحات أقل حدة وثقلا، واستعمل في إخراجه لديوان ابن الأبار عبارة: "قراءة وتعليق"، (ابن

الأبار ، 1999 م)، وكذلك فعل محمود شاكر في كثير من أعماله؛ إذ استعاض عن "تحقيق" بعبارة: "أعده وقدم له" في إخراج كتاب: "طبقات فحول الشعراء" لابن سلام الجمحي، واستعمل عبارة: "قدم له وشرحه وأعده للنشر" في تحقيقه لـ "جمهرة أشعار العرب" لأبي زيد القرشي، واستعمل عبارة: "قرأه وعلق عليه" في تحقيقه لرسالة الإمام الشافعي، و فعل الأمر نفسه الأستاذ أحمد شوقي بنين، بل إنه بالغ في ذلك وعيا منه بالحمولة الدلالية لهذا المصطلح. ولم يوظف في أعماله المرتبطة بنقد نصوص التراث مصطلح "التحقيق" أبداً، بل إنه تحاشى توظيف هذا المصطلح، ووظف محله مصطلحات أخرى على نحو الضبط، والتعليق، والتنسيق. فنراه يستعمل "الضبط والتعليق" في إخراج كتاب: "الدر الثمين في أسماء المصنفين" (بنين وحنشي ، 2007)، ونراه يوظف: "الضبط والتنسيق والتعليق" في إخراج كتابه لديوان شاعر الحمراء (بنين، 2002)، ويوظف "الضبط والتعليق" في إخراج كتاب: "تاريخ المكتبات الإسلامية ومن ألف في الكتب" (بنين وسعود ، 2005)، وهكذا.. وإن كان هذا يدل على شيء، فإنما يدل على التناسق والانسجام بين القول والفعل. فالرجل، وعلى الرغم من جهذته في علوم اللغة العربية، وضبطه لعلومها، وتفوقه في معرفة الرجال، وتبرزه في علم الببليوغرافيا، وأخذ به عدد وفير من العلوم، على رأسها علم المخطوطات، فإنه يربأ بنفسه أن ينسب له "التحقيق"، فيترك هذا المصطلح لمن توفرت فيه الشروط الأساسية له. ولعل نبذه لاستعمال مصطلح "تحقيق" إنما يعود لفهمه هو لهذا العلم، وتحييه من الشرط الفيلولوجي الذي ينصب على صناعة تاريخ نسخ الكتاب الواحد ونقدها، وهو يرجع أزمة التحقيق إلى غياب البحث الفيلولوجي على نحو ما أكده في كتابه "دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي" (بنين، 1993). إن هذا التهيب الذي أظهره شريحة من المحققين الكبار، أو استشعروهم إزاء عملية إقامة النص، إنما يعيدنا من جديد إلى قضية الحمولة المفهومية للمصطلحات، والعشوائية في توظيف المصطلح. ويجعلنا نطرح السؤال بخصوص مفهوم "التحقيق"، ويجعلنا، من جهة أخرى، غير قادرين على تقبل الأجوبة الجاهزة، أو غض الطرف عن الحدود المستهلكة. إن "التحقيق"، في عمقه، هو ممارسة نقدية للنصوص، وأقصد بالممارسة النقدية العمل الفيلولوجي القائم على دراسة النسخ المخطوطة للكتاب المعني بالتحقيق. وهو، بالتالي، مجال منفتح بشكل أساسي على نقد النصوص، وعلى الفيلولوجيا. إذ يجب أن يكون المحقق فيلولوجياً، أو يستفيد من البحث الفيلولوجي. والمقصود بالبحث الفيلولوجي الدقيق في هذا الباب هو، أولاً وقبل كل شيء، صناعة تاريخ النسخ المخطوطة، وهو مطلب أساسي لمعرفة شجرة النسخ من خلال فروعها، وفروع فروعها، ولا يمكن القيام بهذا العمل إلا بعد الاشتغال بنقد النصوص بشكل علمي دقيق، بناءً على معايير معترف بها، على نحو معيار "الأخطاء المشتركة". إن التحقيق، إذن، سيفضي بنا إلى عمل نقدي شاق يقوم على معرفة النسخ في مختلف الأمكنة والأزمنة، ودراسة هذه النسخ، للوصول إلى عينة تمثيلية لها، تأتي على رأس حلقات التشجير المفترضة. وبناء على ذلك، فلا يمكن توظيف مصطلح "تحقيق" لإخراج الكتاب الذي توجد منه نسخة واحدة، اعتباراً لكون التحقيق هو عمل نقدي، ووجود النسخة الواحدة معناه انتفاء النقد، ولا يمكن توظيف مصطلح "تحقيق" في اعتماد نسخ محدودة بشكل عشوائي، لأن النقد هو دراسة علمية مفضية للمفاضلة بين النسخ، في حين أن العشوائية هي تغييب المفاضلة، والتعامل مع النسخ على أساس أنها متشابهة، ولا يمكن اعتماد مصطلح "تحقيق"

في ظل غياب المقابلة بين رؤوس الفروع الموجودة، ولا يمكن اعتماد مصطلح الـ "تحقيق" في غياب تاريخ النص، لأن تاريخ النص هو الذي من شأنه إعطاء معنى للنسخة على حساب الزمن. وبعد معرفة النسخ وتشجيرها، نكون قد وضعنا اليد على رؤوس الفروع التي ستشكل مادة أساسية للمقابلة. وقد كان عدد من جهابذة التحقيق يتوخون المقابلة، رغم اشتغالهم الذوقي البسيط .. ولعل التمسك بالمقابلة هاته إنما هي مسلمة حداثية في الاطمئنان على نسخ النصوص في العصور القديمة، ونحن نعرف جيداً حرص القدامى على مقابلة النصوص بعد نساختها. يقول القاضي عياض:

فأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعينة لا بد منها، ولا يحل للمسلم النقي الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخة تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون ما ينظر فيه، فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك.

(عياض، 1970، ص. 158).

الاعتماد على النسخة الواحدة في تحقيق التراث

إذا كان اللغظ قد كثّر في إقامة النص، بما ينشد ذلك من مقابلة للنسخ، هي وكّد المحقق في صناعته، فماذا سنقول في إخراج الكتاب اعتماداً على نسخة واحدة. إن هذا العمل، أردنا ذلك أم لم نرد، يخطئ نقد النصوص القائم على النسخة (أي جميع نسخ الكتاب الواحد)، و دراسة كل نسخة على حدة، والمقابلة بينها، لبلورة صورة أقرب ما يكون إلى النسخة الأصلية. والاعتماد على نسخة واحدة، وفق قولنا هذا، يعني المحقق من عملية جمع النسخ، ودراستها، ونقدها وفق المعايير المعروفة في هذا الباب، على نحو معيار "الأخطاء المشتركة". وعلى هذا الأساس، فلن يبقى في يده إلا الضبط، والشكل، والتعليق، والتوضيح، وهو الأمر الذي يصادر حق المحقق في إقامة النص، وأكثر من ذلك، فإن الصانع يكون ضحية لفراغات النص التي يمنع عليه علمياً ملؤها من تلقاء ذاته، أو من خلال حدسه.

وهناك مجموعة من أعمال التراث التي تم الاعتماد فيها على نسخة واحدة، على نحو كتاب: "البرصان والعرجان والعميان والحولان" للجاحظ، الذي حققه عن نسخة واحدة بمدينة بزو بالمغرب عبد السلام محمد هارون، (هارون، 1990)، وكتاب "دور الكتب في ماضي المغرب" الذي بقيت منه نسخة واحدة مكتوبة بخط مؤلفها بالخزانة الحسنية بالرباط، فأخرجه الأستاذ أحمد شوقي بنين ضمن منشورات الخزانة الحسنية بالرباط، (المنوني، 2005) وكتاب "المعجب في تلخيص أخبار المغرب" لعبد الواحد المراكشي، الذي تم الاعتماد في تحقيقه على نسخة فريدة وغير كاملة (المراكشي، 1978 م).

إننا بناء على ما أسلفنا في شروط توظيف المصطلحات، نرى أنه من الأصوب تجنب استعمال مصطلح "تحقيق" للعمل الذي يتركز على نسخة واحدة. ويعتبر الأستاذ بنين، وفق هذا الحال، أن الاكتفاء بالنسخ القليلة أمر منبوذ

في وقتنا الحاضر، فالواجب على المحقق أن يفتش على أكثر عدد من النسخ، وأن يترك مسلمة النسخ المفقودة جانبا، ويستشهد بتحقيق عبد السلام هارون لكتاب سيبويه الذي اعتمد فيه على أربع نسخ فقط، (بنين، 1992)، في ظل اكتشاف ما يزيد عن ثمانين نسخة منه، ومن جهة أخرى ينبه على مخاطر النساخة على سلامة النسخ المهيأة للتحقيق. إن هذا التوجه في تقويم صنعة التراث لا يقضي طبعاً ما صنعه العلماء والباحثون من تحقيقات اعتمدت أحيانا على نسخة واحدة، أو انتخبت نسخا للمقابلة بطريقة عشوائية، بل إن هذه الأعمال هي مكسب لنا في حالة ضياع ما تحت يدنا من نسخة قليلة من الكتاب، أو من النسخة الفريدة منه، وإنما ندعو فقط إلى توظيف مصطلحات مناسبة للجهد الفيلولوجي المبذول، ودرء استعمال "تحقيق" إلا في الحالات التي نطلق فيها من أرضية نقدية واضحة وجلية.

فحينما ينتصر الأستاذ بنين للمسلمة الفيلولوجية في عدم الاعتماد على نسخة واحدة أو نسختين لإخراج كتاب معين، في إطار ما يسمى بالتحقيق العلمي، (بنين، 2004) وضرورة الاعتماد على أقصى ما يمكن من النسخ، فذلك لأنه يعرف أن هذه الأرضية هي السبيل الوحيد للاشتغال بما يسمى بنقد النصوص، وقد أشعرنا مرة أخرى بأهمية هذه الإشكالية النقدية حينما وجد نفسه، ذات يوم، وجها لوجه مع نسخة يتيمة مخطوطة بالخزانة الحسينية بالرباط لديوان شاعر الحمراء، عمل على جمعها أحمد الشرقاوي إقبال، والطيب المري، ومبارك العدلوني، ومحمد بنين، وعلي بلمعلم.. فلم يكن منه إلا أن تجنب استعمال مصطلح "تحقيق" في غلاف الديوان، طالما أن المادة النقدية غائبة عنه، بل وجد نفسه أمام الرواية الشفوية، بما يحمل هذا السند من رهانات ستعكس سلباً على صورة النص. إن الاعتماد على نسخة واحدة هو تحدٍ منهجي كبير، ومن اللائق تجنب مصطلح "تحقيق" في مثل هذه الحالات، واستعمال مصطلح آخر أقل قوة مثل تصحيح، أو إخراج، أو قراءة، أو نقل، أو ضبط إلخ. أما النسخة اليتيمة التي يخرجها المحققون زاعمين أنهم حققوها، فلربما لن تبقى يتيمة أبداً إذا شملها التفتيش، ومع ذلك يكون إخراجها مكسباً للتراث. وهناك مئات من النسخ التي كانت تعد يتيمة، ولم تبق كذلك.

شروط "النسخية"

إن القضايا التي أثارناها آنفاً في موضوع تحقيق التراث إنما تعود إلى ما يسمى بالنقد الداخلي، طالما أن الأرضية العلمية للنقد الخارجي غير متوفرة، ويتعلق الأمر بوجود نسخ المخطوط أو نسخية الكتاب المخطوط، وهي كل النسخ المرتبطة به، ولا نرتقي من استعمال مصطلح "نسخية"، إلى مصطلح "شجرة"، (بنين والطوي، 2018)، حسب مفهومهما في معجم مصطلحات المخطوط العربي، إلا بعد دراسة هذه المادة المخطوطة دراسة نقدية تتيح لنا رؤية العلاقات النسبية بينها. و بناء على ذلك، وتوخياً لوضع اليد على نسخية الكتاب، فإن الواجب العلمي يدعونا إلى جمع أقصى ما يمكن من النسخ، من أجل القيام بنقد النصوص، وإخراجها. إن جمع أقصى ما يمكن من النسخ أضحى في الوقت الراهن مسلمة أساسية، حسب دعوة الباحثين في المخطوط العربي وعلم المخطوطات (بنين

(1994)، تدرأ العادة التي ألفها المحقق العربي في اعتماده لنسخ دون أخرى من الكتاب نفسه، لمعايير ذاتية وذوقية. على نحو ما فعله كثيرٌ من الأوائل الرواد. فهم، وإن كانت لهم قريحة في الضبط، والتخريج، والتعليق، ودراية كبيرة بالعربية، على نحو ما قاله أحمد شاعر في تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة (شاعر، 1994) إلا أنهم مقلونٌ منهجياً في المجالات التي يريدها الفيلولوجي، وخاصة ما يتعلق بكيفية التعامل مع النسخ الكثيرة، وقد ضح الدكتور مهدي فضل الله في كتابه "أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق" إخفاق كثيرين في الاهتداء إلى طريقة سوية في تصنيف النسخ (فضل الله، 1993) وكيفية التعامل مع كل نسخة على حدة. إذ إن الضرورة الفيلولوجية تحتم علينا أن نجتمع أقصى ما يمكن من نسخ الكتاب الواحد، وذلك من أجل القيام بنقد النصوص لجمعها في عائلات، ثم لتشجيرها، ومعرفة تسلسلها الزمني.

وقد ضم الأستاذ بشار معروف عواد صوته إلى صوت الأستاذ أحمد شوقي بنين في الدعوة إلى جمع أقصى عدد من النسخ. يقول في ضبط النص والتعليق عليه: "لا بد لمن يتصدى لتحقيق نص من النصوص أن يبحث عن نسخه، ويحصل على صور منها، إن أمكنه ذلك، وأن لا يدع نسخة معتبرة إلا ويطلع عليها" (بشار عواد، 2018، ص:13)، لكن دعوة بشار عواد بقيت مفتوحة على الهواء الطلق!!، لأنه لم يحدد طريقة التعامل مع النسخ. بل ربما قصد التعامل التقليدي، الذي يقوم على المفاضلة الدوقية بين النسخ. نعم إنه وظف مصطلح "النسخة المعتبرة"، ويبدو لي أنه يريد بها النسخة المتوفرة على شروط السيادة على باقي النسخ، كأن نتحدث عن النسخة الشيعية، أو النسخة الأم، أو النموذج الأعلى، أو ما قبل النموذج الأعلى، أو النسخة المعتمدة.. ولكن كيف السبيل إلى الوصول إلى هذه النسخة، دون اعتماد معايير نقد النصوص؟؟!!.

لا بد إذن أن نعرف معايير اختيار النسخة المعتمدة، ولا بد أن نأخذ بنسبية النتائج التي نتوصل إليها بشكل يجعلنا نرفض التخلص من باقي نسخ الشجرة حتى في حضور نسخة تؤكد المعايير النقدية والمادية أنها نسخة المؤلف. لا مكان في نقد النصوص للاطمئنان إلى نسخة واحدة، وتغييب باقي النسخ. نعم من حقنا أن نرصد حلقات الشجرة النقدية التي تمثل أصواتاً وأزمنة مختلفة، ولكن ليس من حقنا أن نصادر شجرة الكتاب من الوجود. وهي مشكلة- لعمرى- جوهرية في طريقة التعامل مع النسخ. ولنا نظرة في هذا الأمر من خلال موضوع تحقيق "كتاب" سيبويه، الذي صنعه محمد عبد السلام هارون، مكتفياً بأربع نسخ فقط. ونلقت في المقابل النظرَ إلى الأرضية الفيلولوجية التي أوجدتها الناقدة الفرنسية "إمبيرت جنفييف" إزاء هذا "الكتاب". وقد تجمع عند هذه الباحثة ما يزيد عن واحد وثمانين نسخة، (Geneviève, 1995) أقدمها يعود إلى 351 هـ 962 م، وهي نسخة توجد في دار الكتب بالقاهرة تحت رقم: نحو(م 139) ثم هناك نسخ أخرى مرتبطة بتاريخ قديمة على نحو 547 هـ و 548 هـ و 588 هـ، وتنضاف إلى هذه النسخ المؤرخة من كتاب سيبويه ثلاث وعشرون نسخة غير مؤرخة من القرن الحادي عشر التي تعود إليه نسخة ميلانو إلى القرن العشرين حيث نسخة إستانبول بتركيا (Geneviève, 1995)... ولعل أهم شيء نفيده في هذا المقترح هو إعادة النظر في تاريخ النصوص. فـ"إمبيرت جنفييف" لاحظت أن تاريخ "كتاب"

سيبويه قد ركز على تفرعات نموذج المبرد الذي هو استمرار لرواية الأخفش، علما أن الأخفش المتوفى سنة 215هـ 830م لم يشكل الصورة الوحيدة لتلقي كتاب سيبويه، بل إن الكتاب قد رواه عنه عالم آخر، معاصر له، هو قطرب المتوفى سنة: 206 هـ، إلا أننا عَدِمْنَا الصورة المروية عن قطرب. ومن تبعات الاطمئنان إلى نسخة المبرد تداخل النص مع الحواشي، واستطاعت هذه الباحثة أن تقف ضمن هذا الكم الواسع من النسخ على نسخة تشدُّ عن أغلب النسخ التي يتداخل فيها النص مع الحواشي، ويتعلق الأمر بنسخة "ميلانو" (Geneviève, 1995). مما يرسم شجرة الكتاب بفرعين مركزيين وتفرعات كثيرة.

لماذا شجرة المخطوطات Stemma

نقصد بالشجرة التمثيل البياني للعلاقات النسبية بين النسخ، المنطلقة من النسخة الأصل أو النموذج الأعلى، والمنتجهة إلى آخر نسخة مكتوبة من فروع الأصل المذكور، وقد يكون لها عشرات الفروع، ومئات فروع الفروع حسب نوعية الكتاب، ومكانته في التلقي العربي. ودون شجرة المخطوطات سنشتغل بالذوق؛ سنبنّي مقابلتنا على أي مخطوط، تحت يدنا، دون تمييز بين هاته النسخة وتلك. وقد لا نتنبه أبداً على الإبرازة المعتمدة للكتاب في حالة تعددت صيغته، (بنين والطوي، 2018) وقد دونت بالحرف اللاتيني أدبيات مرتبطة بالتراث اللاتيني والإغريقي، في الموضوع الفيلولوجي المتصل بالشجرة، على نحو ما كتبه "ألفونس دان"، و"لاخان"، و"هامان"، و"ويليس" .. إلا أن الجميع ممتن للناقد الألماني "كارل لاخان" (1932، Collomp)، إنه الناقد الذي فكر بعمق في كيفية الإمساك بعائلات النسخ. وقد شرح "ألفونس دان" نظرية الأخطاء المشتركة في بحثه "حول منهج لاخان" A propos de la méthode de Lachmann، قائلا:

بقدر ما ننتسخ النصوص تفسد بشكل تصاعدي، وتتأبد الأخطاء فيها، وتتكاثر، محدثة تغييرات جديدة يتوالى بعضها بعد بعض في فروع مختلفة الواحدة عن الأخرى، ويشكل هذا الأمر مبادئ منها: تدل الأشياء المتشابهة على ترابط العائلات. من التشابهات الأخطاء المتشابهة التي تدلنا على أواصر القرابة بين العائلات وفروعها ..

(Dain, 1964, page. 121)

وهكذا فإن أول شيء تملّيه المقابلة المؤسسة على معايير نقد النصوص هو إنشاء لائحة نسبية للمخطوطات. ولتوضيح كيفية بناء هذه اللائحة النسبية للمخطوطات نؤكد في البداية أن المخطوطات التي نسخت نموذجاً واحداً، وإن كثرت، لا تمثل إلا صوتاً واحداً، ولا تعد إلا واحدة. وهكذا، فإذا كنا نتوفر على أربعة مخطوطات (أ- ب - ج- ح)، ونظرنا إليها من حيث نوعية الأخطاء الموجودة فيها، فإننا لا شك سنلاحظ حضور بعض الأخطاء في نُسخٍ بعينها، وغياها في نسخ أخرى. فإذا وجدنا مثلاً الأخطاء نفسها في النسخة (أ)، والنسخة (ب)، و النسخة (ج)، ولم نجد لها في النسخة (ح)، فيمكن أن نستنتج أن النسخ (أ - ب - ج) تشكل عائلة، وأن النسخة (ح)

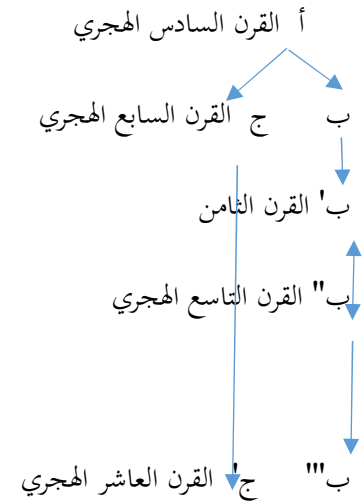
تشكل عائلة أخرى.. وإذا أعدنا النظر في العائلة الأولى، ووجدنا ثمة أخطاء دقيقة في النسخة (أ) و النسخة (ب)، ولم نجد لها في النسخة (ج) فنحن سنستنتج أن النسخة (ج) تشكل عائلة فرعية. والمعيار المعتمد عليه في المفاضلة بين النسخ يسمى في نقد النصوص بمعيار "الأخطاء المشتركة". وهذه الطريقة تدرأ مجموعة من الهفوات التي قد يسقط فيها الآخذون بالمعايير التقليدية في تحقيق النصوص، كأن يعتمد المحقق مثلاً على أقدم نسخة، حتى وإن أثبتت فعلاً معايير علم المخطوطات، وعلم الخطوط القديمة قدمها. إذ إن هناك نسخاً حديثة مرتبطة مباشرة بالنموذج الأعلى، بيد أن هناك نسخاً قديمة غير أنها ارتبطت بالنموذج الأعلى أو النسخة الأم عبر وسائط متقاربة في الزمن، وهذا ما أكدته ناقد النصوص "بول كولومب" في كتابه "نقد النصوص" حينما قال: "قد يكون النص أقدم تاريخاً، ولكنه أكثر أخطاءً من نص آخر أحدث تاريخاً وأقل أخطاءً" (Collomp, 1932 page, 32). فإذا كانت عندنا، وفق هذا القول، النسخة (أ) مكتوبة في القرن الثامن 8 ونسخت إلى (ب) و (ج) في بداية القرن التاسع 9، ولم تنتسخ (ب) إلا في القرن الثالث عشر 13 إلى (ب')، بينما انتسخت (ج) أثناء القرن التاسع إلى (ج') و(ج'') (نعمتد، وفق هذا المنظور، على النسخة (ج'') العائدة إلى القرن التاسع الميلادي، من منطلق أنها أقدم من النسخة (ب') التي لم تنتسخ إلا في القرن الثالث عشر 13 م، إلا أن الاطمئنان إلى معيار القدم في هذا الباب مرفوض أصلاً طالما أن النموذج المعتمد ينفصل عن الأصل بوسيطين في المنظور الفيلولوجي التشجري، بينما النسخة (ب') هي أوثق وأحسن لأنها لا تنفصل عن النموذج المنطلق أي النسخة (أ) إلا بوسيط واحد، وكلما كثرت الوسائط كلما كثرت الأخطاء، حسب الدرس الفيلولوجي. ونضع هذا الأمر أمام إمكانية تزوير التقاليد النصية، والاعتماد البصري الصرف على شكل المادة، والركون إلى نوعية الخط إلى آخره، ولعل إدماج علم المخطوطات أو الكوديكولوجيا باعتباره مكملاً لنقد النصوص هو مطلب علمي ضروري، لأن الحسم في الوعاء أو المادة لا يمكن أن يتم إلا بالاعتماد على هذا العلم.

إن جمع النسخ هو خطوة إجرائية من أجل دراستها. ولن تكون الدراسة إجرائية إلا إذا أخذت بمعايير علمية صارمة معروفة عند أهل الاختصاص. دعونا نقف لحظة بما نروج له في الطريقة الدوقية للتعامل مع النسخ. يتحدث كبار باحثينا عن نسخة المؤلف بشيء من الاطمئنان، بل ويصادرون ما سواها من النسخ. أو يقولون، بيقين كبير، إنها نسخة المؤلف كتبها بخط يده. ويرى أغلب محققينا أن المقابلة تنتفي إذا كنا بإزاء نسخة المؤلف !!. وأن هذه النسخة وحدها كافية لتحقيق الكتاب. وهكذا يضيف هؤلاء معاييرَ للاشتغال مما يروونه مناسباً لهم، على نحو الاقتصاد على نسخ معدودة بعينها، وتفضيل النسخ الكاملة على الناقصة، والنسخ السليمة على الخاطئة، والنسخ المقروءة على غير المقروءة، والنسخ القديمة على المتأخرة. وهي معايير غير علمية، وقد الآن الألوان لمراجعتها على ضوء ما يتيح مجال نقد النصوص. وفي هذا الصدد يوضح "ألفونس دان" كيف تتقدم النسخة التي تحافظ على الأخطاء على النسخة المصححة يقول: "أحسنُ التَّساخ، في كل الأحوال، هم أولئك الذي يُحافظون على الخطأ كما وَجَدُوهُ في نَمَاجِهِمْ..". (دان، 2020، ص 32) فالنسخ ليس مطالباً أن يصحح النموذج، بل هو مطالب أن يترك النموذج

كما هو، ومن أجل أن نعرف نحن، اليوم، أن النساخ، عبر الزمن، قد احترمو النموذج، كما هو، يجب أن نضع خطاطة توضيحية لتفرعات النسخة الأولى أو النموذج الأعلى الذي يكون غائبا في غالب الأحيان. وفي هذا الإطار يوضح "أدلبيرت غوتيي هامان" في كتابه المكتوب بالفرنسية: "ملحمة الكتاب" إجرائية التشجير، وقدرة هذه العملية على درء الأخذ ببعض البدايات الوهمية. (Hamman, 1985) فهب أننا أردنا أن نأخذ بالمعايير الدوقية في زمن النسخة، فإننا، لا شك، سنفضل النسخة القديمة على النسخة المتأخرة، حتى وإن استعنا بالمعايير الكوديكولوجية والباليوغرافية، وقد رأينا سابقا كيف تمرد "بول كولومب" على هذه المسلمة. ولتعميق النظر في نظرية هذا الناقد الكبير نفترض أن كتابا كتب في القرن السادس الهجري، وأنه، وبناء على صورة الشجرة المرتبطة به تبين أنه يتوفر على أصل غائب يعود إلى القرن السادس الهجري زمن المؤلف، ويتوفر على فرعين مكتوبين معا في القرن السابع الهجري هما (ب) و (ج)، وأن هذين الفرعين ترتب عنهما فروع الفروع هي الآتي؛ ترتب عن النسخة (ب) المكتوبة في القرن السابع النسخة (ب') المكتوبة في القرن الثامن الهجري، وترتب عن النسخة (ب') المكتوبة في القرن الثامن النسخة (ب'') المكتوبة في التاسع الهجري، وترتب عن النسخة (ب'') المكتوبة في القرن التاسع الهجري النسخة (ب''') المكتوبة في القرن العاشر الهجري. أما النسخة (ج) المكتوبة هي بدورها في القرن السابع الهجري، فترتبت عنها بشكل مباشر النسخة (ج') المكتوبة في القرن العاشر الهجري.

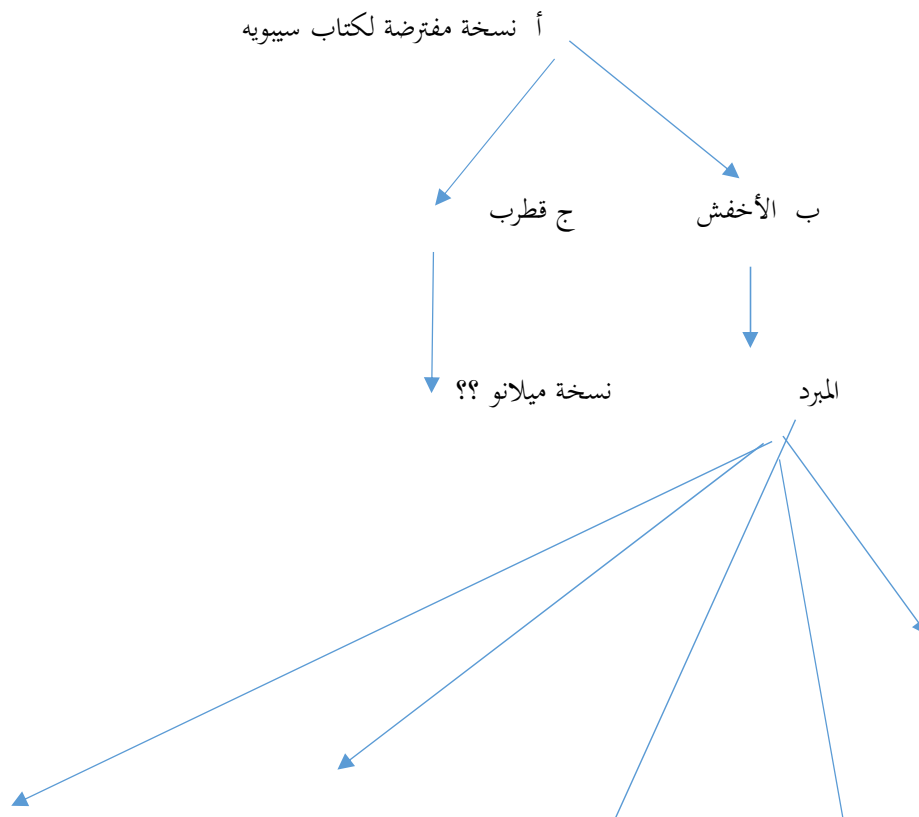
ثم هب أن باحثا يشتغل بتحقيق الكتاب المعني بهذه الشجرة، قام بالفتيش عن النسخ فلم يجد من هذه الشجرة المذكورة إلا النسخة (ب') التي تعود إلى القرن التاسع الهجري، والنسخة (ج') التي تعود إلى القرن العاشر. فأبي النسختين جديدة بأن تكون "نموذجا أعلى" في إقامة النص، أهى النسخة (ج') التي تعود إلى القرن العاشر أم النسخة (ب') التي تعود إلى القرن التاسع الهجري؟؟. إن الباحث التقليدي سيلجأ إلى معيار الزمن دون تفكير. فنسخة الكتاب التي تعود إلى القرن التاسع أولى بالاعتماد من النسخة المتأخرة التي تعود إلى القرن العاشر الهجري. وهكذا سيتبنى النسخة القديمة، ويعرض عن النسخة المتأخرة لأنها غير مؤكدة زمنيا. هذا الإجراء بالنسبة لنا غير علمي وغير سليم، لأن معيار الزمن وحده في غياب البناء الكلي لما يسمى بالنسخة هو عمل عشوائي يفتقد إلى المصادقية. فمعيار الزمن يعد لاغيا في غياب النظر في العلاقات النسبية بين المخطوطات. وهكذا إذا نظرنا إلى النسخة في ظل الشجرة ألقينا أن النسخة (ج') التي تعود إلى القرن العاشر الهجري ترتبط بالفرع (ج) مباشرة بدون وسائط. فلو أن ناسخا من القرن العاشر اعتمد نسخة القرن السابع (ج) مباشرة، فمن المؤكد أنه سيقى في يدنا عمله الذي هو النسخة (ج') التي تعد أصح وأجود نقديا من النسخة (ب') التي تعود إلى القرن التاسع، ولكنها لا ترتبط بالفرع الشبيه لفرع النسخة الأخرى بشكل مباشر، بل تفصل بينهما النسخة (ب')، وبهذا الشكل نوضح كيف يسقط معيار الزمن في تقويم النسخ، ويكون القرن العاشر في هذا الإطار أحسن من القرن التاسع الهجري

جري. وفيما يلي ترسيمة توضيحية للشجرة المذكورة.



ترسيمة الحديث أحسن من القديم.

إن القول بنسخة المؤلف هو كلام جاهز يحتاج إلى المجهز، والقول بالنسخة القديمة في مقابل المتأخرة هو أيضا كلام مجاني يحتاج إلى دراسة متأنية، واختيار نسبة محددة من النسخ لإقامة النص هو تصرف تقليدي ذوقي مجاني للعلم بشكل سافر. إن تحقيق التراث في حقيقة أمره عمل مؤسس على علوم كثيرة، يأتي على رأسها تاريخ النص. فنحن محتاجون بداءة إلى أن نعرف كيف تنقل نص معين عبر صور متعددة في فرع أو فرعين أو أكثر من ذلك، وحينئذ سنكون قادرين على فرز النسخ الأصول، ودرء النسخ المترتبة عنها، كأن نتحدث عن نسخة تنصدر فرع "المبرد" فيما يخص كتاب سيبويه، أو نتحدث عن نسخة أخرى تنصدر فرع "قطرب" فيما يخص الكتاب نفسه، وهو الأمر الذي حدسه المحدثون بخصوص صحيح البخاري تـ 256 هـ، حينما راحوا يتحدثون عن نسخة ابن سعادة تـ 565 هـ في المغرب التي تنصدر النسخة المغربية، ونسخة اليوناني تـ 701 هـ في المشرق التي تنصدر النسخة المشرقية. وعلى هذا المنوال لو أمكننا وضع خطاطة أولية لكتاب سيبويه لفعّلنا الآتي:



النسخة 139 م، دار الكتاب؛ 351 هـ

سان بيتيسبورغ؛ 547 هـ

برلين؛ 548 هـ

باريس عربي؛ 6499 - 562 هـ

الرباط م، و؛ 588 هـ

الترسيمة أعلاه افتراضية، وإلا فنحن في حاجة إلى بعض معايير النقد الخارجي مثل معيار الأخطاء المشتركة، لإعمال النظر في "نسخة" المبرد، وإعادة توزيع تشجيرها، بشكل مناسب. وإن كان واقع الخلط بين النص والهوامش معيارا أساسيا لمعرفة "نسخة" مفارقة قد تنحدر من رواية "قطرب".

وفي مقابل هذه العملية التي تتوخى ضبط النص انطلاقا من نسخه المتعددة، هناك النقد الداخلي؛ ويهتم فيه ناقد النصوص بخصوصيات الكاتب، النحوية، والمعجمية، والأسلوبية، والمذهبية، والوزنية، إذا تعلق الأمر بالشعر.. ومن مبادئ هذا النقد أو مسلماته أن الدرس بقدر صعوبته يكون يسيرا في النسخة. والنقد الداخلي إنما نلجأ إليه بكثرة لتأكيد الظن المنهجي الذي يساور المحقق، لحظة تعامله مع مخطوطة وحيدة، قد تكون غير مقروءة، في بعض الأحيان، ومتأكلة ومقرضة. ونجد بديلا لمبادئ نقد النصوص هذه في ثقافتنا الإسلامية، إذ استعملت عبارتا النقد الخارجي والداخلي في علم الحديث أيضا، وعوض الاشتغال بالمخطوطات، فإن النقد الخارجي الحديثي اشتغل بسند الحديث من حيث اتصاله وانقطاعه، ومتى يكون موثوقا وغير موثوق، أما النقد الداخلي فقد رام توثيق المتن وذلك بعرضه على القرآن والمشهور من السنة وما شابه هذا ..

وإذا كان أمر نقد النصوص بشقيه الخارجي والداخلي على هذه الدرجة من التعقيد فنحن نستغرب صراحة كيف يتحدث البعض عن نسخة المؤلف، والاطمئنان إليها، ودرء ما سواها، دون الحديث عن الوسيلة العملية لفعل ذلك، أو الطريقة العلمية لمعرفة. إذ نتساءل ما هي المعايير التي تجعل المحقق مطمئنا إلى أن النسخة الفلانية المزعومة للمؤلف هي كذلك؟ وهل من الصواب أن نصدق أي محقق على حكمه الذاتي بخصوص ما يعتقد في شأن نسخة المؤلف؟ وهل البيانات الخارج نصية كفيلا وحدها أن تعطينا الانطباع بأن النسخة الفلانية هي فعلا نسخة المؤلف؟؟ إنه تحد كبير، لن أقدر شخصا أن أحسم فيه إلا بعد مجهود كبير مرتبط بالكوديكولوجيا والفيلولوجيا على حد سواء. إن هاته الأرضية النقدية المنشودة لتأكيد بداياتنا هي ما يحملنا على الضَّرِّ بمصطلح "تحقيق"، ناهيك عن الضعف اللافت اليوم في العلوم اللغوية التي هي تحصيل حاصل في العصر الحاضر.

نقد النصوص وتحقيق التراث العربي

إذا أعملنا النظر في المادة الوافرة من كتب التراث العربي المحققة، من أجل تقويم هذه الصناعة، والنظر إلى مدى تجاوزها مع هذه المرجعية الفيلولوجية، نجد أمرا لا يمكن تجاهله، وهو ابتعاد أغلب المنجز العلمي في التحقيق عن القواعد الصارمة لإقامة النص، واعتماد هذا المنجز على تمثيلية النسخة، وغياب التفتيش عن جميع نسخ الكتاب الواحد، أو استعراض نسخ الكتاب قولاً دون فعل؛ إذ يتحدث كثيرون عن نسخة الكتاب، ولكن لا أثر لذلك في النص المحقق، واستجابة هذا المنجز في مجمله إلى جملة من مرجعيات التحقيق في العالم العربي؛ فتحدث في هذا الصدد بنوع من الاختصار الممل عن المرجعية الاستشراقية، ومرجعية النهضة العربية، والمرجعية الجامعية، والمرجعية التجارية. وهي مرجعيات تجتمع في أغلبها على التعامل الذوقي مع التراث. فقد كان المستشرقون سابقين إلى تحقيق أمهات التراث العربي، وحصل ذلك بشكل أساس في القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، ثم تلا ذلك مرجعية النهضة العربية التي تبرزت فيها مجموعة من القامات العلمية في مجال التحقيق، لا يمكن أن ننكر أيديها البيضاء على التراث، ثم كانت المرجعية الجامعية اقتحاما قويا لمجال تحقيق التراث العربي، وانتهاكا صارخا لحرمة؛ فحقق عدد كبير من الطلبة الشباب أو من الباحثين المبتدئين كتباً تراثية غميسة، وأخرجوها إلى النور، وفق منظورهم وقناعاتهم، وبقي كثير من "حتى" في هذه الحلقة. أما المرجعية التجارية فنريد بها تلك الطباعات التي سَلَخَتْ تحقيقاتٍ بعينها، وأخرجتها متكررةً لأصحابها، أو التي أخرجت كتباً تراثية بالاستناد إلى نسخة واحدة أو طبعة حجرية. ونحن في كل هذا لا نخرج منهجيا عن الانطباع والذوق في التعامل مع النسخ، وهو ثلْمٌ منهجي كبير جدا، ومثال ذلك أن محقق شرح كتاب "إيساغي" في المنطق لم يعتمد إلا على نسخة الفاتيكان، واكتفى بنسخة محفوظة في المكتبة الأزهرية، ونسخة أخرى محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق. (الأبهري، 2015) والسبب أنه إما جهل وجودها، أو أعوزته الإمكانات المادية للوصول إليها. إن العودة إلى النسخ، كما مر بنا، هو مطلب فيلولوجي ضروري في صناعة التراث. بيد أن هناك من تحدث عن القاعدة الفيلولوجية بشكل مستفيض، ولكن لا أثر للنسخ في المقابلة، على نحو ما فعله عبد الهادي التازي بخصوص تحقيقه لرحلة ابن بطوطة (ابن بطوطة، 1997 م)، أو قد يكون الاعتماد على نسخة الكتاب واردا، ولكن بطريقة عشوائية، وبعدد محصور جدا من النسخ. ومثال ذلك كتاب: "جمهرة أنساب العرب" لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (الطوي 2016)؛ الذي تعاورت عليه تحقيقات كل من "ليفني بروفنسال"؛ الذي اعتمد على ثلاث نسخ، وتحقيق عبد السلام محمد هارون (ابن حزم، 1982) الذي اعتمد فيه على ثلاث نسخ إلى جانب طبعة "ليفني بروفنسال" المذكورة، وأخيرا طبعة دار الكتب العلمية ببيروت (ابن حزم، 1998 م)؛ وهي طبعة تجارية للكتاب، قام بها محمد علي يعضون في 1418هـ-1998م. وجاء في صفحة الغلاف أن العمل راجعه وضبطه لجنة من العلماء، لكننا لا نجد ذكرا لأي أحد منهم، وإنما تجانس العمل تماما مع تحقيق عبد السلام محمد هارون.

وفي علاقة المحققين أعلاه بالنسخة، نقول إننا نلاحظ قناعتهم بما تيسر من النسخ. ولو أنهم جعلوا البحث عن النسخ قناعة فيلولوجية أساسية لعثروا على ست نسخ بالخزانة الحسينية بالرباط؛ ويتعلق الأمر بالنسخة رقم: 806، والنسخة رقم: 1575، والنسخة رقم: 3518، والنسخة رقم: 5982، والنسخة رقم: 11214، والنسخة رقم: 948، ونسخة خزانة الجامع الكبير بمكناس. وقد أشار الأستاذ عبد السلام هارون إلى نسخة واحدة من هذه النسخ، دون أن يعتمد عليها في تحقيقه، وهي النسخة : 77د، الموجودة بالخزانة الشريفة، بتعبيره، وهي الخزانة الوطنية بالملكة المغربية الآن. وقال عنها في مقدمة تحقيقه إنها نسخة رديئة. ولما عدنا إلى هذه النسخة ألفينا أنها عكس ذلك نسخة جيدة. وألفينا أن المعطيات المادية للنسخ كلها تطابق عمر المخطوط المشار إليه في حرد المتن، أو المقدر من خلال الصورة المادية العامة.

إن هذه النسخ التي وقفنا بشيء من معطياتها المادية سابقة زمنيا عن النسخ التي اعتمدها عبد السلام هارون سواء انطلاقا من التواريخ المثبتة في حدود متن هذه النسخ، أو من خلال استنتاج المكونات المادية والمكونات النسخية (الطوي، 1997) التي تعكس هذا الأمر، وكل هذه الأمور تؤكد ضرورة التروي، وغرلة المادة المخطوطة بشكل منهجي، قبل الإقدام على أي تحقيق. ولمزيد من توضيح أزمة البحث عن النسخ دعونا نرى هذه الحالة في تحقيق الدكتور حسين بن عبد الله العمري، ومظهر بن عبد الله الأرياني، ويوسف محمد عبد الله لكتاب: "شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم" للعلامة نشوان بن سعيد الحميري تـ 573 هـ 1178 م. (الحميري، 1999) فالحققون يتحدثون عن نسخ الكتاب، وينظمونها في مجموعات منها المجموعة اليمنية، والمجموعة المصرية، والمجموعة الأوربية. ويجعلون نسخة الإسكوريال أصلا للتحقيق ضمن المجموعة الأوربية. يقولون في منهج الاشتغال: "بعد نسخ الكتاب من نسخة الإسكوريال التي اعتمدها أصلا قابلنا النص مع بقية النسخ الخطية المتوفرة لدينا"، ويوضحون ذلك قائلين:

أولا أنها باستثناء الجزء الأول من نسخة دار الكتب المصرية ، وكذا جزء آخر من نسخة بيل الأمريكية، تعتبر الأسكوريال أقدم النسخ. وثانيا لأن ناسخها عالم مشهود له بالمعرفة، وهو العالم الأستاذ جمهور بن علي بن جمهور بن زيد الهمداني. وثالثا لأنها فيما يبدو منقولة عن نسخة المؤلف.. ورابعا أن نسخة هي أتم النسخ الموجودة وأكملها.

(الحميري، 1999 م ص 13.)

وقد تعقبنا العمل أبحث عن أثر هذه المقابلة، فلم أجد شيئا من ذلك، بمعنى أن استعراض النسخ ضمن المجموعات المذكورة تدخل في القول وليس في التطبيق، والحق أنهم قد اعتمدوا على نسخة الإسكوريال، واكتفوا بالإشارة إلى باقي النسخ في المقدمة، ومالأوا تحقيقهم بكثير من المجتررات، على نحو التذليل على شرح معنى "البريد" المشروح أصلا في المعجم بقولهم: "البريد أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال ، والميل ثلاثة أميال ذراع..". (الحميري، 1999 م ص 487).. وهكذا في كثير من المعطيات التي تبرهن على أنهم سلكوا أيسر السبل في تحقيقهم، إنه الأمر تماما الذي

فعله عبد الهادي التازي حينما تحدث طويلا عن نسخ رحلة ابن بطوطة، ولكنه في العمل التطبيقي أعرض عن كل ذلك إلى النقل من نسخة واحدة.

ونحن نقول عموما إننا إذا أنعمنا النظر في تحقيق التراث العربي الإسلامي نظريا ألفيناه، في مجمله، أكثر مما وصفه العلماء في هذا الباب، إذ لا يمكن أن تتصفح كتابا محققا ونجده مستويا على جوديه فيما يخص وضع اليد على "نسخة" الكتاب، وفيما يخص صناعة الشجرة، وحضور النسخ المرجحة في المقابلة، وحتى إذا تجاوزنا هذا العنصر النقدي الأساسي، وإذا أنعمنا النظر في الرصيد المحقق من التراث ألفيناه تجاوز شروط الضبط والتخريج إلى السخافة والضعف في نصيب كبير منه، مما يطرح أمامنا إشكالية تحقيق المحقق. ومن أكبر الإشكاليات التي نبه عليها العلماء في هذا الباب مسألة البحث عن النسخ، والقناعة بما تيسر منها، وعدم التكلف في التماسها في المكتبات الخاصة والعامية. وهي - لعمري - من أهم مسائل التحقيق، كونها ترتبط بالنقد الخارجي للنصوص، الذي غالبا ما يكون مغيبا في شرفات التحقيق، في عالمنا العربي الإسلامي.

وهكذا يمكن القول إن الاشتغال الذوقي بتحقيق هذا التراث يجعل أغلب الباحثين قنوعين بما تحت اليد من نسخ مخطوطة دون تفتيش عن النسخ الأخرى التي يحتمل وجودها في باقي المكتبات العامة والخاصة في كل بقاع العالم، ولعل قصر نظر المحقق الدكتور عبد الله محمد سليمان هنداي، وقناعته بما تحت يده، هي التي حملته في تحقيقه لكتاب: "المعيار في نقد الأشعار" لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن أحمد الأندلسي إلى أن يذهب إلى أن نسخه منعدمة انعدام ترجمته، وأنه لم يجد إلا نسخة واحدة هي نسخة دار الكتب. (الأندلسي، 1987 م)، والحال أن هناك نسخا أخرى في بلدان المهجر، لو أنعم النظر لوقف بها، ومن ذلك نسخة مكتبة الأمبروزيانا بميلانو إيطاليا منتسبة بتاريخ 729 هـ 1329 م. وسأضيف نموذجين لما فات فيه القول على سبيل المثال، ويتعلق الأمر بكتاب "المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان"، وكتاب "بغية المتلمس في تاريخ رجال أهل الأندلس". فأما ما يتعلق بالكتاب الأول الذي ألفه محمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت 570 هـ)، وحققه وقدم له الدكتور عبد العزيز مطر الذي اكتفى بنسختين مخطوطتين بالإسكوريال. فإن المحقق يقول في هذا الأمر:

وقد اعتمدنا في تحقيقنا لرد ابن هشام على نسختين في مكتبة الإسكوريال بإسبانيا أولاها برقم 46 وأوراقها 72 ورقة، وهي نسخة الأصل بالنسبة لهذا التحقيق، والأخرى برقم: 99، وأوراقها 92، ورمزها (م)، وقد تفضل الأستاذ الدكتور عبد العزيز الأهواني بإعارتي النسخة الأولى التي لم أتمكن من الحصول على مصورة لها، على حين صورت لي النسخة الثانية التي ينقص رد ابن هشام على الزبيدي فيها خمس عشرة فقرة من فقر الرد التي بلغت خمسا وستين.

(ابن هشام اللخمي، 1981 م ص.22).

وهكذا يكون المحقق قد اعتمد على النسختين المذكورتين فقط، علما أن كثرة النسخ هو مطلب نقدي هام جدا لتفادي كثير من الظن والمعلومات الجاهزة، ومن هذه المعلومات الجاهزة التي تركز على آراء الآخرين دون النظر في المادة المخطوطة تحقيق عنوان الكتاب، الذي وجد فيه المحقق نفسه متأرجحا بين مقترحين اثنين، بناء على ما ورد في النسختين المذكورتين، يقول المحقق: "وعنوان النسخة رقم: 64 "كتاب الرد على الزبيدي في لحن العوام"، وعنوان النسخة رقم: 99 كتاب: "المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان"، وهذا العنوان الأخير أورده السيوطي في "البغية"، نقلا على التجيبي في رحلته"، (ابن هشام اللخمي، 1981 م ص.23) وهكذا، وفي اللحظة التي كان يقول فيها إن نسخة الأسكوريال هي الأصل نجده يتخلى عن العنوان الوارد فيها إلى عنوان النسخة الأخرى فقط لأن السيوطي أورده في "البغية" نقلا عن التجيبي في رحلته، ثم يقول:

وهذا العنوان الأخير أقرب إلى أن يكون عنوانا للكتاب، لأن الكتاب ليس ردا على الزبيدي وحده، بل هو رد على ابن مكي أيضا، وهو بعد الرد من كتب اللحن التي تستهدف تقويم اللسان، وهذا إلى أن ابن هشام ذكر في مقدمته ما يستشف منه هذا العنوان، وإن لم ينص عليه صراحة، فهو يقول في هدف كتابه ليكون مدخلا إلى تقويم اللسان وتعليم الفصاحة التي هي جمال الإنسان.

(ابن هشام اللخمي، 1981، ص. 23)

وقد أورد المحقق الأول للكتاب عنوانه على الصورة الثانية المذكورة: "المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان"، (ابن هشام اللخمي، 1981)، وطبعه أيضا الدكتور حاتم صالح الضامن بعنوان: "المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان". (ابن هشام اللخمي، 2003 م)، فنحن نلاحظ أن هذا المحقق قد اعتمد على النسختين الوحيدتين، حسب زعمه، اللتين اعتمدهما مطر. الأولى رقمها: 46 وعنوانها: "كتاب الرد على الزبيدي في لحن العوام"، كتبها بالخط المغربي محمد بن علي بن أحمد الزرعي، وجعلها أصلا. والثانية رقم: 99، وعنوانها: "المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان". وهذا العنوان... وقد كتبت هذه النسخة بخط مغربي مضبوط بالشكل، ونص في آخرها على أنها كتبت لابن الشاري". (ابن هشام اللخمي 2003 م، ص.14)، فهذا المحقق الآخر يجد نفسه هو بدوره محصورا في نسختين يتيمتين هما اللتان اعتمدهما مطر، والحال أن القاعدة النقدية واضحة في هذا الباب، إننا في حالة الاكتفاء بنسختين فقط لا نستطيع ترجيح رواية على رواية أخرى، ولا نستطيع أن نحكم بقدوم نسخة وتأخر الأخرى، وقد مرت بنا بيانات موضحة لذلك، ولا نستطيع أن نبني ترجيحنا لعنوان الكتاب بناء على الكلام الجاهز على نحو قول السيوطي بهذا الصدد. وإذن فالمثال الذي بين أيدينا هو نموذج صارخ لضرورة البحث عن نسخ الكتاب، حتى نؤكد عنوان الكتاب من النسخ المخطوطة، لا من كلام المؤرخين. ولا تقف المشكلة عند العنوان فقط، بل إن صداها في النص أكبر، فنحن محتاجون للنسخة لترجيح الرواية السليمة، والاكتفاء بنسختين هو تعليق للترجيح؛ من ذلك مثلا ما ضبطه "مطر" من اختلافات بين النسختين جاء في النص: "وبينت ما وقع في كلامه من السهو والغلط والتعنيث

والشطط" أورد المحقق في الهامش بخصوص "التعنيث" في النسخة "م" "التعنيف" (ابن هشام اللخمي، 1981، ص.29)، وهكذا لا تجد مسلکا صائبا للمفاضلة بين هاتين الروايتين، ومن أوجه التأرجح بين الروايتين اليتيمتين ما ورد في النص أيضا .."فكان يجب ألا تضاف إليه .وكذلك كان حقها ألا تفرد" قال المحقق: " النسخة "م" ألا يضاف (ابن هشام اللخمي، 1981، ص.34)..إذا كان للمذكر قال المحقق النسخة "م" "الذكر" ابن هشام اللخمي، 1981، ص.53)..وما كان للغة العرب لا تلحن بها في النسخة (م)به (ابن هشام اللخمي، 1981، ص.64) ..

ثم إن المحقق قد خرج عن المادة المخطوطة أحيانا إلى مصادر أخرى، على نحو ترجيح روايات الآخرين على الأخذ بما في المادة المخطوطة، ورد في النص ما يلي "ويجنب الخيول ، ويبيح حرمة الرسول، قال ثم ماذا ؟" قال المحقق في المخطوط "ويجند الجنود" وما أثبتناه من الكامل والاقتضاب. (ابن هشام اللخمي، 1981، ص.31) فكيف يعقل أن يعتمد المحقق على مصادر مفارقة حتى للنسخة الواحدة أو النسختين، ويعتمد على أقوال أو مذاهب الآخرين، فهذا من البدع النقدية التي ما رأيتها في التحقيق من قبل، وفي بعض الأحيان نجد أن المحقق يملأ الهامش بمادة فارغة من المعنى، على نحو تعقيبه تحشيته الآتية: "فأثبت آخر ما نفاه أولا وأتى بالحجة على نفسه" أورد في الهامش في هامش النسخة "م" "بل ما يوافق كلام العامة، وكثيرا ما تفعل أنت ذلك." (ابن هشام اللخمي، 1981، ص.39) وقد يدرج المحقق ما لا يوجد في النص مثل تحشيته بالآتي: "ثم قال بعد هذا: "وأخبرني أبو علي أنه يقال لنصاب القدوم الفعال، ولم أسمع هذا من غيره ولا رأيته لأحد من اللغويين.. ولم تكن كلمة الفعال في المخطوطة فأثبتناها من هنا" (ابن هشام اللخمي، 1981، ص.85). ونرى المحقق من جهة أخرى في كثير من الأحيان يلجأ إلى الإسفاف في التحقيق، ومن ذلك ملء الحواشي بالمعطيات المجتررة والميسرة والمعروفة لدى أهل المجال، على نحو شرح الواضحات يقول أحيانا: إن "أهيل" هي تصغير "أهل"، وكأن القارئ العربي لا يعرف هذه المسلمة البسيطة" في تصغيره "أهيل" فردوه إلى أصله" قال المحقق في الهامش: "اللسان أهل" (ابن هشام اللخمي، 1981، ص.34) .. يشرح المحقق أيضا ما يتعلق بـ"النبيل" الوارد في النص بنصه: "قد حكى ابن جني واحد النبيل نبلة، فلا معنى لإنكارها على العامة، وإن قلت:" قال المحقق في شرحه لذلك "في اللسان: "نبيل" قال أبو حنيفة: وقال بعضهم واحدتها نبلة، والصحيح أنه لا واحد له إلا السهم." (ابن هشام اللخمي، 1981، ص.44) ويكون الخرم مناسبة للاكتفاء بصيغة واحدة وصورة واحدة للمخطوط، يقول المحقق: "من هنا يبدأ الخرم في النسخة "م" رقم 99 ، ويشمل رد ابن هشام على خمس عشرة مادة وبعض مادة". (ابن هشام اللخمي، 1981، ص.73) وهكذا تكون هذه الآفة صورة لافتقار المقابلة على الأقل بنسخة أخرى، ونكون بإزاء إخراج النص بطريقة ميكانيكية، ونقبل المعلومات الواردة في هذا النص بالقوة. وقد يكون الخرم ناتجا عن مسألة انتقال النظر، أو ما يسمى بالقفز من المثل إلى المثل يقول المحقق:

قال الراد: لم يغلط حبيب في هذا الاسم كما زعم، وإنما أجرى الوصل مجرى الوقف (ضرورة فلما كان الوقف على مناه كما يوقف على اللات بالهاء، أجراها في الوصل ذلك المجرى، والعرب كثيرا ما تفعل ذلك، تجري الوصل مجرى

(الوقف) والوقف مجرى الوصل" قال المحقق في الهامش من نسخة "م" "وقد سقط من الأصل، ومن الواضح أن سقوطه بسبب انتقال النظر.

(ابن هشام اللخمي، 1981، ص. 88)

وهكذا يسير المحقق مطر في هذا المنوال من الإسفاف في المعلومات المجانية، والابتعاد عن جوهر التحقيق الذي يفترض البحث عن المادة المخطوطة، والتركيز عليها، وعدم تقديم المادة المفارقة عن النص.

أما بخصوص تحقيق كتاب: "بغية المتلمس في تاريخ رجال أهل الأندلس"، فنقول إن المحقق إبراهيم الأبياري قد عفا نفسه من البحث عن نسخ الكتاب، وعفا نفسه حتى من العودة إلى الأصل؛ وأقصد النسخة الخطية المخرومة والمطموسة، الموجودة بالمكتبة الأهلية بمدريد، واكتفى بإخراج المستشرق الإسباني "فرانسيسكو كوديرا" سنة 1885 م لهذه النسخة، (الضبي، 1989 م)، ورمز لذلك بالحرف "م"، وعاد أيضا إلى صياغة الدار المصرية لعمل المستشرق المذكور الذي صدر سنة 1967 م، ورمز إلى ذلك بالحرف "د"، علما أن الدار المصرية بدورها اعتمدت على عمل "كوديرا" الذي اعتمد على نسخة مدريد. ثم إن هذا المحقق قد أغمض عينا في جفنها الأقداء بخصوص القاعدة الفيلولوجية المنشودة لتحقيق التراث، وكان يجب أن يعود على الأقل إلى النسخة اليتيمة للكتاب، ويتعلق الأمر بنسخة مدريد لأن الصورتين المذكورتين المعتمدتين في التحقيق هما تمثلا لهذه النسخة فقط، فليس هناك أي إضافة على نسخة مدريد، رغم ما في هذه النسخة من طمس وبتر وخرم، وعلى هذا الأساس فقد تجرأ المحقق، واخترق بندا علميا أساسيا في التحقيق، وهو القاعدة الفيلولوجية المبنية على نسخ الكتاب المخطوطة، وأعطى للتحقيق معنى مخالفا وهو الضبط، والتخريج، والشرح، علما أن هاته العناصر منشودة وكماالية، ولكن ليست جوهرية في التحقيق. وهب أننا قبلنا هذا التوجيه، وسرنا معه في منظوره الخاص، وقومناه من خلال هذا المنظور، سنجد أنه أشرس الخلق فتكا بالضبط، وعلى رأس ما يمكن ضبطه في مثل هذه الكتب التاريخية القديمة الشعر، فنلاحظ أنه بعيد جدا عن ضبط الشعر، يضبط النموذج الآتي مثلا: "وأنشد لمصعب بن عبد الله:

وما أنا والخصومة وهى ليست تصرف في الشمال وفي اليمين (الضبي، 1989 م، ص. 201)

فكان يجب أن يثبت الياء، ويسكن الهاء في "وهي"، وهو أمر مطلوب بالضرورة في ضبط الشعر.. ومثال ذلك:

غيام كالعرش أحم غصُ ينور منه في الجنبات برق (الضبي، 1989 م، ص. 230)

الصواب : غيامٌ.... غصُ.

ومن أخطائه في ضبط الشعر تنوين الروي المطلق، ومن ذلك ضبطه "معتلًا" و"مفترقًا" في قوله:

وأبعد الناس في ريب الحوادث من أهوى الخيل أبي العباس معتلًا

ومنها:

وجمع الله فيه من فضائله ما لم يزل في جميع الناس مُفْتَرَقًا

وفات المحقق أن التنوين لا يكون رويًا، بل إن مد الروي يكون موصولًا. والصواب أن يضبطها: "متعلقًا..متفرقًا" بالفتح موصول بالمد فقط..

وفي مثال آخر ضبط البيت الموالي كالآتي:

ويا هم نفسي بهم كنُ ظلاما وقيدهم عن نوى وانطلاق (الضبي ، 1989 م، ص.299)

والصواب "كنُ" و"قيدهم"

فحمدك لا ينأى وفضلك لا يني وأرضي لا تصدى وأفُقُك لا يصحي (الضبي ، 1989 م ص.421)

ضبط "أفُقُك" بضم الفاء والقاف ، والصواب "أفُقُك" حتى يستقيم الوزن.

وفي قوله:

في صحبة الناس في ذا الدهر معتبرٌ لا عينٌ تونق منها لا ولا أثر (الضبي ، 1989 م، ص. 532)

ضبط "معتبرٌ" والصواب: "معتبرٌ"، وضبط "عينٌ" والصواب "عينٌ"

ويضبط السين بالكسر، وحقها أن تفتح في قوله:

تعي الزمانُ لقد أتى بعجابٍ ونَحَا رُسُومَ الفضلِ والآدابِ (الضبي ، 1989 م، ص.572)

وإذا تعقبنا الكتاب نجد نماذج كثيرة على النحو الذي ذكرنا، لو أردنا تعقبها كلها لسودنا منها عشرات الصفحات. أما غياب القاعدة الفيلولوجية التي هي أصل المشاكل في هذا التحقيق، فإن اعتماد المحقق على نسخة فريدة، غير أصلية، قد جعله يقع ضحية النموذج الواحد، فبقيت الكثير من الفراغات في الكتاب المحقق على ما هي عليه، من ذلك ما ورد في النص من فراغات: "فوفقه الله تعالى...الأمر العالي أدامه الله..." (الضبي ، 1989 م، ص.66) وقوله أيضا: "محمد بن أحمد بن سعيد" (الضبي ، 1989 م، ص.72) وقوله: "إنه لم يتعمد ذلك عليه" (الضبي ، 1989 م ص.233) ويكتب دائما بياض في الأصل في طرة النص ..وهكذا نجد هذا التحقيق أيضا قد أغفل القاعدة الفيلولوجية الأساسية في صناعة التحقيق، وراهن على الضبط نظريا بيد أن الواقع يظهر لنا أنه براء من هذا الضبط، وأن مراجعته ضربة لازب في الوقت الراهن .

إن الأعمال المحققة التي ذكرناها في هذا البحث هي أمثلة فقط، وإلا فإن المقام يطول عن تغييب الأساس الفيلولوجي؛ إما بالإعراض عن نسخة الكتاب، أو انتقاء ذوقي لعينة من نسخه، أو الاكتفاء بالنسخة الواحدة، أو الاعتماد عن صورة فقط للنسخة الواحدة كما مر بنا في الحالة الأخيرة. وهذه الأمور تظهر إلى أي مدى نحن محتاجون لإعادة النظر في طريقة تعاملنا مع التراث، واستيفاء محطة التفتيش عن النسخة أو النسخ المخطوطة للكتاب حتى نكون قادرين على إقامة النص بأريحية وثقة في موضوعية البحث.

خاتمة

نقول في نهاية هذا البحث إن تحقيق التراث اشتعل ظاهريا في التراث العربي الإسلامي، حتى أتى على أغلب دفتاره وكراساته، وأن جيشا عرمرما من المحققين قد عكفوا على هذه الصنعة، من أجيال الجامعة العربية، ممن أزرؤا بما فعله رجيل النهضة العربية، وقبل ذلك جملة من المستشرقين من أمثال: "كارل بروكلمان"، و"لويس ماسينيون"، و"غوتلف برجستراسر"، و"فرانسيسكو كوديرا"، و"ريهانند بيترس دوزي"، و"جوزيف هول"، و"رودولف غاير". وقد ترتب عن ذلك أن ظهرت آلاف الكتب التراثية تحت مسمى "التحقيق"، ولكن بقيت هذه الصنعة، في أغلب الأحيان، مجهولة عند ذويها، بل إن أغلب من تعاطى لها استوعبها حسب فهمه وإدراكه، ولم تطرح إشكالية المنهج أبدا في هذا المجال. فكان أن تصدنا لهذا العلم في صدارة بحثنا هذا لنظهر أنه ليس عملا عشوائيا، بل هو صنعة شائكة جدا لا يختفي فيها الباحثون، بل ينتهي إليها الجهابذة الكبار المبرزون، ثم قلنا في أهم عنصر مرتبط منهجيا بالتحقيق؛ ويتعلق الأمر بالإطار الفيلولوجي العام الذي يتضمن بعدين كبيرين هما تاريخ النص ونقد النص. وقد وقفنا في هذا البحث عند الأرضية الفيلولوجية المنشودة في هذا المجال العلمي الذي حصد عددا هائلا من الشهادات الجامعية في الوطن العربي. وانتصرنا في كلامنا إلى ضرورة البحث عن أقصى عدد من النسخ المخطوطة للكتاب المراد تحقيقه، وذلك من أجل إيجاد نسخة الكتاب، وبعد ذلك رسم شجرة النسخة. وتكون الشجرة إجرائية من منطلق أننا قد نعتمد على ركائز تفرعاتها، في حالة كانت النسخ كثيرة بشكل لافت للنظر، وأخرجنا وفق هذا الأمر إخراج الكتاب المبني على نسخة واحدة من التحقيق، اعتبارا لكونه يفتقد إلى القاعدة الفيلولوجية المذكورة. ثم إننا تحدثنا في ثنايا كلامنا عن نقد النصوص، وكيف أنه إجراء عملي لغلبة نسخ شجرة المخطوطات.

وقلنا إنه رغم الكم الهائل من المحققات إلا أن صنعة التحقيق بقيت فارغة من أهم عنصر منهجي فيها هو العنصر الفيلولوجي القائم على البحث عن النسخ، وتقويم النسخ. وقد كان لنا قول في موضوع البحث عن النسخ من خلال ما صنعه الناقد "إمبيرت جنفييف" بخصوص إيجاد الأرضية الفيلولوجية لكتاب سيويه. وهو ما يعد تحديا حقيقيا لصناعة التحقيق في الوطن العربي. أما تقويم النسخ فقد ركزنا في حديثنا عن هذه الآفة عن أربعة كتب محققة هي كتاب: "جمهرة أنساب العرب" لابن حزم الأندلسي، وكتاب "شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم للعلامة" لنشوان بن سعيد الحميري، تحقيق حسين بن عبد الله العمري ومظهر بن عبد الله الإرياني ويوسف محمد عبد

الله، وكتاب: " المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لابن " لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت 570هـ) ، الذي حققه وقدم له الدكتور عبد العزيز مطر، وكتاب "بغية المتلمس في تاريخ رجال الأندلس" للضيبي 599 هـ 1203 م الذي حققه إبراهيم الأبياري، ورأينا أن المشاكل التي سقط فيها المحققون سواء ما يرتبط بالضبط، والتخريج، والمقابلة، والشرح، النسخ المخطوطة المعتمد عليها، أو ما يرتبط بمكملات التحقيق؛ أي ما يرتبط بالضبط، والتخريج، والمقابلة، والشرح، هي أكثر من أن نعددها. وقد رأينا أن الزهد في المادة المخطوطة قد أوقع المحققين في إشكالية تحقيق الكتاب بدءا بعنوانه، وإشكالية المفاضلة بين الروايات، كما رأينا أن الفقر في المقابلة بناء على وجود نسختين فقط قد ترتب عنه التوريب في بعض العناصر المجتررة من مثل شرح الأمور الواضحة، أو تكرار ما هو واضح في النص، أو معارضة النص من أجل التمييز، وهلم جرا، وقد طال هذا الأمر حتى التحقيقات التي لوحث بكثرة النسخ. والله الأمر من قبل ومن بعد.

لائحة المراجع والمصادر

- ابن الأبار، (1999 م)، ديوان ابن الأبار، قراءة وتعليق، عبد السلام الهراس ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.
- الأندلسي أبو عبد الله جمال الدين محمد بن أحمد (1987)، "المعيار في نقد الأشعار" تحقيق الدكتور عبد الله محمد سليمان هندواوي ، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة مصر الطبعة الأولى
- بشار معروف عواد (2018 م)، ضبط النص والتعليق عليه ، طبعة جديدة ، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع.
- بشار عواد معروف، (2018 م)، إبرازات الكتب المتعددة ومناهج تحقيقها، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع.
- بنين أحمد شوقي (1992 م)، دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي ط 1 ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
- ابن بطوطة ، (1997 م)، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي ، تحفة النظار في غرائب الأمصار قدم له وحققه عبد الهادي التازي ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية..
- ابن حزم الأندلسي (1982 م)، جمهرة أنساب العرب، تحقيق: تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة 5 ، دار المعارف، القاهرة.
- ابن حزم الأندلسي (1998 م)، جمهرة أنساب العرب ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الحميري نشوان بن سعيد (1999 م)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، تحقيق حسين بن عبد الله العمري، ومظهر بن عبد الله الإرياني، ويوسف محمد عبد الله، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، دار الفكر دمشق سوريا .

ابن الخطيب لسان الدين، (1989 م)، "نفاضة الجراب في علالة الاغتراب"، حققته السعدية فاغية معتمدة على نسخة الإسكوريال، صدر عن مطبعة النجاح الجديدة.

ابن خلدون، عبد الرحمن، (1951 م)، التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا" القاهرة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة .

دان ألفونس (2020 م)، المخطوطات، ترجمة: مصطفى الطوي، الطبعة الأولى، منشورات معهد المخطوطات العربية القاهرة؛ 2020م.

شاعر أحمد (1415 هـ)، تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك. "ط2، مكتبة السنة القاهرة .

الضيبي، (1989 م)، بغية المتلمس في تاريخ رجال الأندلس ، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري القاهرة دار الكتاب اللبناني، بيروت ، ط 1، 1410 هـ 1989 م.

الطوي مصطفى (2000)، مقالات في علم المخطوطات، (فصل علم المخطوطات وتحقيق التراث)، الطبعة الأولى ، منشورات دار القلم، الرباط .

الطوي مصطفى (2010 م)، من أجل دراسة حفرية للمخطوط العربي؛ محاولات تطبيقية في علم المخطوطات، الطبعة الأولى ، منشورات مؤسسة نجيبويه، القاهرة.

الطوي مصطفى (2015)، الكوديكولوجيا في العالم العربي الإسلامي، مجلة عالم الفكر العدد 2 المجلد 44.

الطوي ، مصطفى (2016)، جولات في المخطوطات وتحقيق التراث، تنسيق الطبعة الأولى ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فريق البحث في التراث المغربي المخطوط ، أكادير .

الطوي ، مصطفى (2020 م)، علم المخطوط العربي ورهانات الملاحظة، الطبعة الأولى ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر/ أكادير/ المغرب.

الطيالسي، جعفر بن محمد بن جعفر (1956 م)، كتاب المكاثرة عند المذاكرة ، تصنيف الطيالسي ، من علماء القرن الهجري الرابع، عارضه بنسختي الفاتح والإسكوريال وعلق حواشيه محمد بن تاويت الطنجي، الأستاذ بكلية الإلهيات جامعة أنقرة ، جامعة إسطنبول.

عياض القاضي بن موسى اليحصي، (1970 م)، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث القاهرة، المكتبة العتيقة تونس .

فضل الله مهدي، (1993 م) أصول كتابه البحث وقواعد التحقيق ، دار الطليعة بيروت.

في المخطوطات والتراث ، (2008 م)، (دراسة مهداة إلى الأستاذ الدكتور عبد الستار الحلوجي بمناسبة بلوغه سن السبعين) . الطبعة الأولى، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع ، القاهرة.

الكتاني عبد الحفي (2005 م)، تاريخ المكتبات الإسلامية ومن ألف في الكتب، ضبط وتعليق أحمد شوقي بنين وعبد القادر سعود، الطبعة الثالثة ، منشورات الخزنة الحسنية الرباط.
لومير جاك (2006 م) مدخل إلى علم المخطوط ، ترجمة مصطفى الطويي الطبعة الأولى ، منشورات الخزنة الحسنية، الرباط.

المنوني محمد عبد الهادي (2005 م)، دور الكتب في ماضي المغرب محمد عبد الهادي المنوني، تقديم أحمد شوقي بنين ، الطبعة الأولى منشورات الخزنة الحسنية ، الرباط..

الموسوي الشريف المرتضى علي بن الحسين ، (1424 هـ) الموضح من جهة إعجاز القرآن " ت 436 هـ ، حققه محمد رضا الأنصاري القمي معتمدا على نسخة واحدة بمكتبة الإمام الرضا بخراسان. مشهد مجمع البحوث الإسلامية .
ابن هشام اللخمي الإشبيلي (، 1981 م)، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر، مطبعة جامعة عين شمس. القاهرة.

ابن هشام اللخمي الإشبيلي (2003 م)، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، تحقيق: حاتم صالح الضامن ، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.

مراجع باللغات الأجنبية

Collomp, Paul , (1932), la critique des textes ,les belles lettres, Paris.

Dain (alphonse),(1975), **Les manuscrits** , troisième édition . les Belles lettres ,Paris .

Dain, A, (1964),A propos de « la méthode » de Lachmann, Bulletin de l'association Guillaume Budé.

Froger, J,(1968), La critique des textes et son automatisation ,Paris .

Hamman A.G.(1985), L'épopée du livre du scribe à l'imprimerie ,Paris
Collection Pour l'Histoire .

Humbert Geneviève (1995) , les voies de la transmission du Kitab de Sibawayhi ,
 ,BRILL.

Quentin, H ,(1926) ,Essais de critique textuelle ,Paris .

Lemaire(Jacques) (1989) ,**Introduction à la codicologie**, ,louvain –la–neuve .

Le manuscrit Arabe et la codicologie,(1994), faculté des lettres ,Rabat .

West, M.L ,(1973),Textual Criticism and Editorial Technique

Tuttgart.

Willis,S, J , (1970), Latin Textual Criticism,Urbana.